● أخبار قصيرة

أميركا.. مسؤولون سابقون ينتقدون دعم الكيان الصهيوني

أصدر اثنا عشر موظفًا فيدراليًا أمريكيًا سابقًا بيانًا مشتركًا ينتقدون فيه بشدة موقف الحكومة الأمريكية من العدوان على غزة. وقد ترك هؤلاء الموظفون مناصبهم احتجاجًا على الدعم الأمريكي المستمر للكيان الصهيوني في عدوانه على القطاع.
يقول البيان أن الإدارة الحالية تتجاوز القوانين الأمريكية من خلال استمرارها في تزويد الكيان الصهيوني بالأسلحة، متهمين القيادة بالتورط في الجرائم التي تحصل.
هذا التحرك يأتي في أعقاب استقالة موظفة أخرى من وزارة الداخلية يوم الثلاثاء، معلنة رفضها للنهج الأمريكي تجاه الوضع في غزة.
يشار إلى أن هذه الاستقالات تأتي وسط تزايد الضغوط الدولية على الولايات المتحدة لمراجعة موقفها من الصراع، خاصة في ظل تفاقم الأزمة الإنسانية في المنطقة.

نقص التمويل يحرم ٨,٢ مليون أفغاني من المساعدات

أعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) أنه تلقى فقط ٢٢,٨٪ من الميزانية المطلوبة لتقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين الأفغان في عام ٢٠٢٤، وأن نقص التمويل أدى إلى قطع المساعدات الصحية والغذائية عن ملايين الأفغان. وذكر أوتشا في تقريره الجديد أنه بسبب نقص التمويل، تم قطع الخدمات الصحية لثلاثة ملايين أفغاني والمساعدات الغذائية لـ ٥,٢ مليون شخص آخر.
ويضيف التقرير: إن نقص التمويل حرم ثلاثة ملايين أفغاني من الخدمات الصحية الأولية والثانوية، كما توقفت خدمات التغذية لمليون و ٣٠٠ ألف طفل دون سن الخامسة و ٤٧٠ ألف امرأة حامل وأم مرضعة.

باكستان.. مطالبات بإجراء انتخابات جديدة

طالب زعيم حزب جمعية علماء الإسلام في باكستان، كشخصية معارضة للحكومة، بإجراء انتخابات جديدة، في حين أن الحزب الحاكم يستبعد أي انتخابات مبكرة.
مولانا فضل الرحمن، الذي كان يُعرف قبل الانتخابات الأخيرة كشريك تقليدي للحزبين القويين في باكستان - الرابطة الإسلامية الباكستانية (جناح نواز) وحزب الشعب - يدّعي غياب الشفافية في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٨ فبراير (١٩ بهمن ١٤٠٢).
على الرغم من محاولات الحزب الحاكم في باكستان، وخاصة رئيس الوزراء (شهباز شريف) شخصياً، لاسترضاء مولانا فضل الرحمن ووعد الحكومة بالنظر في ملاحظات هذه الشخصية المعارضة، إلا أن فضل الرحمن يطالب الآن بإجراء انتخابات جديدة في باكستان دون ما أسماه تدخل المؤسسة العسكرية القوية.

في ظل صعوده القوي

ما هي أسباب تحول الأصوات نحو اليمين في اوروبا؟

الوفاق/ مع الصعود القوي لليمين تشهد أوروبا اليوم تحولات سياسية واجتماعية عميقة تثير العديد من التساؤلات الهامة حول مستقبل القارة. ما هي القوى الدافعة وراء هذه التغيرات،وكيف تؤثر هذه التحولات على المشهد السياسي في مختلف الدول الأوروبية؟ ،و هل نحن أمام إعادة تشكيل جذرية للخريطة السياسية في أوروبا؟

تفوق اليمين الفرنسي

نجح حزب "التجمع الوطني" اليميني المتطرف في تحقيق فوز ساحق في الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية المبكرة في فرنسا،وأظهرت نتائج استطلاعات الرأي بعد التصويت أن حزب "مارين لوبان" تمكن من الحصول على حوالي ٣٤٪ من الأصوات. كما حصل حزب "الجبهة الشعبية الجديدة" اليساري على ٢٩٪ من الأصوات. أما حزب "إيمانويل ماكرون" الوسطي المسمى "أنسامبل" فحصل على ٢٠,٥٪ فقط من الأصوات.
تضع هذه النتائج حزب التجمع الوطني في موقع يمكنه من التفكير في تشكيل الحكومة. ومع ذلك، قالت بقية الأطياف السياسية إنها ستتعاون مع بعضها البعض لمنع اليمين المتطرف من الوصول إلى السلطة في الجولة الثانية من الانتخابات في ٧ يوليو.
بعد الأداء الجيد لحزب التجمع الوطني في انتخابات البرلمان الأوروبي الشهر الماضي، أعلن ماكرون في مقامرة غريبة عن نيته إجراء انتخابات مبكرة. كان أمل ماكرون أن هذا الحزب اليميني المعادي للهجرة لن ينجح في تكرار نجاحه على المستوى الوطني في فرنسا.
لن تجبر هذه النتائج إيمانويل ماكرون على التنحي عن السلطة وسيظل رئيسًا حتى عام ٢٠٢٧، لكن قد يكون لها عواقب وخيمة على سنواته المتبقية في السلطة. كتب جيرار أرود، السفير الفرنسي السابق لدى الولايات المتحدة، في رسالة على منصة إكس: "أزمة فرنسا قد بدأت للتو".
إن الاتجاه الذي لوحظ في الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية الفرنسية يتماشى مع اتجاه تحول التصويت في معظم البلدان الأوروبية نحو اليمين المتطرف، وهذا في رأي العديد من المحللين يشير إلى ظهور وجه جديد للقارة الخضراء.
بالإضافة إلى فرنسا، شهدت ألمانيا، وهي إحدى القوى الكبرى الأخرى في الاتحاد الأوروبي، اتجاهًا مماثلاً، ففي الانتخابات البرلمانية الأوروبية الأخيرة، احتل حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) اليميني المتطرف المرتبة الثانية بعد هزيمة الحزب الحاكم الاشتراكي الديمقراطي برئاسة المستشار "أولاف شولتز".
يُقال إن فوز "جورجيا ميلوني"، زعيمة حزب "الإخوة الإيطاليين" في انتخابات عام ٢٠٢٢، وكذلك صعود "خيرت فيلدرز" في هولندا العام الماضي، وزيادة احتمالية عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، قد جعل الأحزاب الشعبوية المتطرفة في أوروبا أكثر جرأة.
يبدو تزايد الإقبال على التيارات الشعبوية المتطرفة مقارنة بماكان عليه قبل بضع سنوات أمرًا مذهلاً. على سبيل المثال، خلال العام الماضي، تضاعف الدعم لحزب البديل من أجل ألمانيا المناهض للهجرة، في حين أن "بيون هوكه"، زعيم هذا الحزب، لديه وجهات نظر متطرفة للغاية تذكر بالنظرة الفاشية في ثلاثينيات القرن الماضي.

عوامل التحول

لعبت أسباب وعوامل مختلفة دورًا في الإقبال على هذه الجماعات المتطرفة. وفقًا للمحللين، فإن السيطرة النسبية للأحزاب اليمينية على قنوات الاتصال المفضلة لدى الناخبين الشباب، مثل منصات وتطبيقات مشاركة الفيديو وكذلك تطبيقات المراسلة عبر الشبكات الاجتماعية، كانت عاملاً كبيرًا في نجاحها المتزايد في التواصل بشكل أكبر مع جيل الشباب. أظهرت دراسة حديثة للشباب الألماني أن ٥٧٪ منهم يتابعون الأخبار والأحداث السياسية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك، تمكنت الأحزاب اليمينية من توجيه شكاوى الجيل الشاب حول قضايا الصحة والإسكان والتضخم وارتفاع تكاليف المعيشة نحو المهاجرين وتصويرهم على أنهم كبش فداء للمشاكل والقضايا الرئيسية للمعيشة.
أدى هذا إلى جعل الهجرة قضية حساسة في العديد من الدول الأعضاء، خاصة بعد وصول عدد كبير من المهاجرين إلى الدول الأوروبية في عامي ٢٠١٥-٢٠١٦.

لن تجبر هذه النتائج إيمانويل ماكرون على التنحي عن السلطة وسيظل رئيسًا حتى عام ٢٠٢٧، لكن قد يكون لها عواقب وخيمة على سنواته المتبقية في السلطة

منذ ذلك الحين، حاولت الأحزاب المعتدلة تبني روايات الجماعات اليمينية على المستويين الوطني والأوروبي. علاوة على ذلك، اعتبر العديد من مواطني الدول الأوروبية نظرية "المجتمعات متعددة الثقافات" نظرية فاشلة وتهديدًا لـ "هويتهم الوطنية".
وبالفعل تمكن قادة الأحزاب اليمينية المتطرفة من كسب الدعم الشعبي بسبب تدهور جودة الحياة بعد الحرب في أوكرانيا. وساهمت زيادة تكاليف المعيشة، وزيادة الهجرة، واستياء المزارعين جميعها في تحول الأصوات نحو الجماعات الشعبوية.
نتائج استطلاع "يوروبارومیتر" في ديسمبر ٢٠٢٣ أظهرت أن نصف المواطنين الأوروبيين يرون أن ظروف المعيشة سيئة، وأن ما يقرب من ٤٠٪ تحدثوا عن صعوبة دفع فواتيرهم المالية. بالإضافة إلى ذلك، كان ٧٥٪ قلقين من تدهور الأوضاع في عام ٢٠٢٤.
وفقًا لهذا التحليل، كان دعم الأحزاب اليمينية لعمال الاتحاد الأوروبي الذين يحتجون على "الاتفاق الأخضر الأوروبي" منذ فبراير أحد العوامل الأخرى للميل نحو هذه الأحزاب في الانتخابات الأخيرة. يهدف هذا الاتفاق إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٩٠٪ قبل عام ٢٠٤٠، وهذا الأمر أثار قلق المزارعين،فوضع السياسات وفقًا لهذا الاتفاق من المتوقع أن يقلل من دخل المزارعين، بالإضافة إلى أن دخل هذه الفئة في أوروبا قد انخفض بسبب التضخم المرتفع في السلع وزيادة تكاليف العمالة. لذلك، فإن أحد التداعيات المحتملة لصعود اليمين في أوروبا سيكون إبطاء تنفيذ هذا الاتفاق.
وبحسب الباحثين في العلاقات الدولية، حول تبعات وعواقب هذا التحول في الأصوات، إن هذا الحدث يمكن أن ينقل مركز الثقل من بروكسل إلى عاصمة كل دولة أوروبية، ونموذج علاقة المجر مع الاتحاد الأوروبي سيحل محل نموذج البريكست (خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي)، وبدلاً من مغادرة هذا الاتحاد، ستبقى الدول فيه وستستعيد سلطتها وستضع تنفيذ السياسات الوطنية على جدول الأعمال بدلاً من السياسات المركزية للاتحاد الأوروبي، وفي مثل هذه الظروف، سيكون لوزير خارجية فرنسا، على سبيل المثال، سلطة أكبر من مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي.

لماذا تصر باكو على تغيير الدستور الأرمني؟

أعلن إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، في الأول من يوليو أثناء استلامه أوراق اعتماد كيفن هاميلتون، السفير الكندي الجديد في باكو، أن الشرط الرئيسي لاتفاقية السلام مع أرمينيا هو تغيير دستورها.
وأكد علييف، مشيراً إلى أنه يقوم بتنويع أنشطته الدبلوماسية على المستوى العالمي، "وجود إعلان شراكة استراتيجية بين جمهورية أذربيجان و ١٠ دول في الاتحاد الأوروبي"، قائلاً: "تم توقيع معظم هذه الوثائق أثناء احتلال أراضينا. في وقت لم تكن هناك أية اتفاقية سلام بين جمهورية أذربيجان وأرمينيا. في هذا السياق، لا يمكن أن يكون غياب معاهدة سلام بين أرمينيا وأذربيجان عاملاً لتحديد مستوى نشاط أية دولة في المنطقة."
وأضاف علييف: "لمدة ٢٨ عاماً، لم ترغب أرمينيا في الموافقة على المبادئ الأساسية للقانون الدولي. لقد انتهكوا جميع القوانين الإنسانية وتجاهلوا قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة التي طالبت بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الأرمنية من الأراضي الأذربيجانية المحتلة. لم يعترض أحد عليهم. العديد من الدول التي تحدثت عن النزاع لم تعلن ولاءها لسلامة أراضي جمهورية أذربيجان."
وأكد علييف: "قضية كاراباخ هي قضية داخلية لنا. وبالتالي، بعد إلغاء سيادة النظام الانفصالي، بدأت المفاوضات منذ ٦ أشهر فقط من ديسمبر ٢٠٢٣ وتستغرق وقتاً، وبالطبع الشرط الرئيسي لاتفاقية السلام هو تغيير دستور أرمينيا. لأنه يحتوي على مطالب إقليمية ضد أذربيجان وحتى يحدث ذلك، لن يتم توقيع اتفاقية السلام. هذه قضية معروفة. بالإضافة إلى ذلك، نعتقد أننا نتقدم بسرعة في إطار عملية التفاوض."
وأضاف رئيس جمهورية أذربيجان: "أعتقد أننا يمكن أن ننهي العمل على نص اتفاقية السلام، على الأقل فيما يتعلق بمبادئها الرئيسية، في غضون بضعة أشهر. أود إعلامكم أن خطة الوسطاء أثناء الاحتلال كانت الاتفاق على المبادئ الأساسية المسماة مبادئ مدريد. كان يجب التوقيع عليها بالأحرف الأولى ثم صياغتها. نعتقد أن هذا يمكن أن يكون خياراً للتوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ الرئيسية ثم العمل على نص الاتفاق. بالطبع، سيحدث هذا إذا قامت أرمينيا بتعديل دستورها."

لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الحكومة الأرمينية ستغير الدستور أم لا. في الوقت الحالي، النقاش الرئيسي بين باكو وبريفان يدور حول هذه القضية. تحاول أرمينيا تجنب تغيير دستورها قدر الإمكان. وقد أكدت جمهورية أذربيجان مراراً أنه بدون ذلك، لن يتم توقيع اتفاقية السلام.

أهمية التغيير

تغيير الدستور الأرمني هو أحد المطالب الرئيسية لجمهورية أذربيجان. تعتبر باكو أن السبب هو وجود مطالبات إقليمية ضد أذربيجان. تحتوي مقدمة إعلان استقلال أرمينيا على قرار مشترك للمجلس الأعلى لجمهورية أرمينيا السوفيتية والمجلس الوطني لناغورنو كاراباخ بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٨٩ بشأن إعادة التوحيد مع أرمينيا. أي أن أرمينيا لا تزال رسمياً تدعي ملكية ٤,٤ ألف كيلومتر مربع من أراضي جمهورية أذربيجان. ومع ذلك، أصدرت وزارة الخارجية الأرمنية في ٧ يونيو بياناً أعلنت فيه أنها لا تملك أي مطالبات إقليمية تجاه جيرانها بما في ذلك جمهورية أذربيجان. ادعت يريفان أن دستور أرمينيا والتغييرات فيه هي شأن داخلي للبلاد. لكن باكو اعتبرت هذا البيان إنكاراً للمطالبات الإقليمية الأرمنية ضد جمهورية أذربيجان ومحاولة لتحويل انتباه المجتمع الدولي عن التحديات التي تعيق تحقيق السلام بين البلدين.
يعتقد الخبراء السياسيون الأذربيجانيون: "ان المشكلة الرئيسية هي المطالبات الإقليمية المستمرة ضد جمهورية أذربيجان في العديد من الوثائق القانونية والسياسية الأرمنية، وخاصة دستور هذا البلد تحت عنوان قانون استقلال أرمينيا، الذي يدعو إلى وحدة أرمينيا وناغورنو كاراباخ. لباكو الحق المشروع في المطالبة بإزالة هذا الادعاء الذي يؤثر مباشرة على أمنها القومي، ولا يمكن وصف ذلك بأنه تدخل في الشؤون الداخلية لأرمينيا. البلد الذي يسعى إلى السلام يجب أن يزيل المطالبات الإقليمية ضد جاره من دستوره. إن إجراء رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان لإعداد مسودة تعديل الدستور بحلول عام ٢٠٢٦ يدل على ذلك."